

المقرر IG 17/8: تنفيذ خطط العمل الوطنية وإعداد تدابير ملزمة قانوناً وجداول زمنية تطلبها المادة 15 من بروتوكول المصادر البرية

إن الاجتماع الخامس عشر للأطراف المتعاقدة،
إذ يشير إلى التقدم الكبير المحرز في مكافحة التلوث من مصادر برية من قبل الأطراف من خلال إعداد خطط عمل وطنية والموافقة عليها في عام 2005؛
إذ يضع في اعتباره أن تنفيذ الأطراف لخطط العمل الوطنية، التي بدأت في عام 2006، سينتج عنها خفض تلوث مباشر وإمكانية القضاء على المناطق الخطرة للتلوث؛
إذ يضع في اعتباره الحاجة إلى صياغة استراتيجية ملائمة طويلة الأجل لضمان تنفيذ خطط العمل الوطنية الهادفة إلى التخفيف من الصعوبات التقنية والمؤسسية والمالية؛
إذ يأخذ في اعتباره نتائج التحليل المقارن الذي قامت به الأمانة لمحتوى خطط العمل الوطنية في مقابل أهداف برنامج العمل الاستراتيجي المتوقعة؛
إذ يؤكد من جديد على الحاجة إلى تحديد منهج مختلف لخفض التلوث والاتفاق عليه؛
إذ يؤكد من جديد الحاجة إلى الاتفاق على مواد وقطاعات ذات أولوية قصيرة وطويلة الأجل لخفض التلوث؛
إذ يشير إلى الحاجة إلى وضع خطط وبرامج وطنية وإقليمية تحتوي على تدابير وجداول زمنية لتنفيذها (المادة 5 من بروتوكول المصادر البرية)؛
إذ يشير إلى الحاجة لاعتماد خطط وبرامج وطنية وإقليمية تحتوي على تدابير وجداول زمنية لتنفيذها بحيث تصبح ملزمة قانوناً بعد سنة واحدة من بدء نفاذ البروتوكول (المادة 15 من بروتوكول المصادر البرية)؛
إذ يأخذ في اعتباره توصيات اجتماع المنسقين الوطنيين لمديبول المعقود في الحمامات في حزيران/يونيو 2007؛
يقرر:

- 1 مواصلة تنفيذ خطط العمل الوطنية الموافق عليها في عام 2005 إلى أقصى حد ممكن وتوقع تعديلها في عام 2011؛ وط موال العملية، ستستمر الأمانة في دعم أنشطة بناء القدرات التي تشمل الجوانب التقنية والمؤسسية والمالية.
- 2 تطوير العناصر التالية في إطار مديبول:
 - تحديد المواد والقطاعات ذات الأولوية خلال الفترة 2008-2009؛
 - تحديد آلية مختلفة خلال الفترة 2008-2009 لتنفيذ قيم حد الانبعاث القائمة على أساس أفضل التكنولوجيا المتاحة والبدء في عملية وضع أهداف النوعية البيئية وطنية و/أو دون إقليمية، حسب الاقتضاء، للبيئة البحرية؛
 - تحديد العناصر والمؤشرات ذات العلاقة الناجمة عن تنفيذ منهج النظام الإيكولوجي.
- 3 إن شاء فريق عامل لوضع بحلول عام 2011⁴ خطط عمل وبرامج تحتوي على تدابير وجداول زمنية ملزمة قانوناً كما تنص على ذلك المادة 15 من بروتوكول المصادر البرية مع الأخذ في الاعتبار إمكانية استخدام عناصر ناجمة عن العملية الواردة أعلاه لهذا الغرض وكذلك لتنقيح خطط العمل الوطنية.

⁴ ينقح التاريخ عند بدء نفاذ بروتوكول المصادر البرية.

